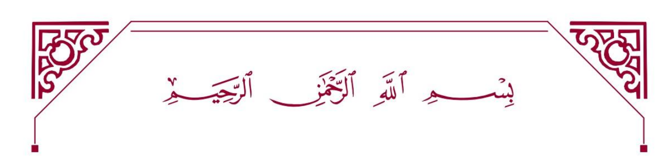
مقالاتُ

ذاتُ الدِّين

نظراتٌ في خِطابِ الزواجِ المعاصِرِ

تأليف

محمود أبو حمدة



[١]

فهم الصحابة أوجب

إن من المفاهيم التي وقع فيها التباس شديدٌ في الآونة الأخيرة وبخاصة العقدين الآخرين في حياة المسلمين مفهوم التدين بصفة عامة، وعند الزوجين بصفة خاصة.

ولهذا نجد الخلل بين الأزواج خللًا فادحًا وكسرًا لا يكاد ينجبر، وكان الظن في بادئ أول الأمر أنه بسبب قلة التدين، وأن بُعد الناس عن الدين - المعنى والمبنى - هو السبب الرئيسي إن لم يكن الوحيد.

وهذا الكلام من جهة التنظير لا بأس به، بل هو حق؛ إلا أن هذا الحق قد فهمه كثيرٌ من الناس - وخصوصًا

متصدرو الدعوة العلمية - فهمًا يشبه طريقة فهم الخوارج لآيات الشفاعة وآيات الكبائر؛ إذ جردوها من المعاني والمباني، وبعد هذا التجريد، غمسوا أنفسهم في طيات النصوص الشرعية بحثًا عما يؤكد سقامة فهمهم وسوءة فعلهم.

ولو نظرنا نظرة منصف في العقود المنصرمة نجد أن الجهل الشرعي - اصطلاحًا - كان كثيرًا، لكن بقيت في الناس أثرة من الأخلاق التي توارثوها عن آبائهم وأمهاتهم، وهي أثَرَة دينية بامتياز إلا أن الصياغات والاصطلاحات لم تكن هي هي التي نعرفها نحن أبناء الدعوة العلمية.

وكان من أسباب اغتيال هذه المفاهيم الإعلام قطعًا، إن لم يكن من أعظم الأسباب للإفساد العام؛ إلا أن العتْب كل العتْب على هؤلاء الذين تقمصوا دور الكهنة - بقصد أو بغير قصد - فأتلفوا جيلًا من الناس وخاصة الشباب

الذين أرادوا التدين الحقيقي، وأحبوا دين الله وكان لهم الاستعداد للتضحية والبذل لأجل هذا الدين.

ففهم المتصدرون - بغير حق في كثيرٍ من أحوالهم - أن التدين ينحصر في ظواهر العبادات -مع أهميتها وركنيتها - ونسوا مفاهيم أخرى وهي تقويم القلوب بما يجبر كسرها ويُؤنس وحشتها.

فانطلق بنا نأخذ فكرة عن دور العلماء - كذا زعموا - في إتلاف مفهوم التدين...

فظنَ المسكينُ منهم أن الصحابة لما قيل لهم: «فاظفر بذات الدين» فهموا اللباس المعين، أو حفظ القدر المعيّن من القرآن أو السنة أو كليهما، أو الحضور عند الشيخ المعين، والالتزام بدروسه ومحاضراته.

وما فهم القوم قواعد العلم الشرعي ابتداءً ولا فهموا قدر الصحابة ولا فهموا أعراف القوم الذي عاشوا فيه، فتعذر عليهم فهم قاعدة «وجوب مراعاة عُرف خطاب

الشارع»، وأنه لم يكن متخيل عند الصحابة أن امرأة كانت تُسأل هل تطبخ أم لا؟!!، هل تطيع أباها أم لا؟!! هل تطيع أمها أم لا؟!!، بل ما كان صحابيٌ يظن أن امرأة مؤهلة للزواج لا تنظف نفسها!

لأن هذه من الأعراف التي لا يمكن تصور فقدها عند القوم، ومن كانت لا تخدم فلثراء أهلها إذ لها خادمة أو أمَة.

أما هؤلاء الدعاة رموا شبابًا وفتياتٍ في النيران تحت مسمى «النقاب» و «اللحية» فقط.

نعم فقط!!!

لا تتعجب فإنه كان يقول: من للمنتقبة إن لم نكن نحن!!

فينسى الشاب المسكين من كثرة الشعارات ما كان مفهومًا ابتداءً.

ويقول للأخوات: من للملتحي إن لم يكن أنتنّ!!

فتنسى المسكينة النظر في بلايا أخرى هي من البديهيات؛ وبعد ذلك ظهر ما ظهر من نسب الطلاق المخيفة في صفوف المتدينين - زعمًا - ونقم بعضهم إن لم يكن الكثير منهم على النقاب واللحية.

حتى وصل الحال إلى أن الرجل لو سمع عمن يتقدم لها أنها تحفظ القرآن ومنتقبة وتطلب العلم يمتعض وجهه.

والعكس بالعكس فالأخوات الآن لو سمعن عن الرجل تدينًا ولحية وتعلمًا وطلبًا للعلم، تظن فيه من السوء الذي لا يعلمه إلا الله.

ومن له فقه ونظر في أمور الناس رأى ما أرى وربما زاد عما أقول.





[٢]

دورات إفسادية

النقمة العامة على أخلاق النساء خاصة المتدينات - ظاهرًا - منهنّ، وكذلك أخلاق الرجال والملتحيين منهم لها أسبابٌ كثيرة ظاهرة ومعلومة عند كل الناس لا سيما أهل الحكمة منهم؛ إلا أن أهم هذه الأسباب ولا أقول من وجهة نظري، **بل إني أجزم جزم المستيقن بأن من أهم هذه الأسباب:**

● فقد الرجولة، وهذا السبب مع عِظم بليته الكبرى، إلا أن الثاني هو الأهم عندي، وقد يكون فقد الرجولة نتيجةً له، **ألا وهو:**

● اللوثة العلمانية السافرة السافلة التي أصابتْ أرباب الدعوة العلمية، بحيث تجد كثيرًا من المتصدرين للناس

قد أصابتهم هذه اللوثة الدنيوية المقيتة، فاستفحشت أخلاقهم، وساءت طباعهم، وخرجوا عن إطار المستحب إلى المباح ثم إلى المكروه ومنه إلى المحرم.

ولِتفهم هذه البلية، تأمل - رحمك الله - جلسات الدورات المخصصة للزواج والمتزوجين وقدر ظهور الملتحيين والمنتقبات فيها، وهذا أمر لو تعلمون عظيم!!!

وها هي نقاط سريعة في بيان عور هذه الدورات:

● كون القائمون عليها محتالين -غالبًا-، جُهّال بشرع الله وتفاصيله، بل جُهّال حتى بأبسط الأحكام الشرعية المتعلقة بالنكاح وأبسط الحقوق بين الرجل وزوجه.

● أغلب الحضور من النساء، وهذه مصيبة عظيمة، فكيف يكون القائم على إدارة البيت والأفقه والأعلم فيه هي المرأة، مع رقتها وعاطفتها الغالبة.

● يترتب على النقطة الثانية أن القائمين على هذه

الدورات يداهنون النساء، ويستظهرون أحكامًا لها، قد تكون من الاستثناءات لكي تنجح دوراتهم.

● تلقين الرجال ألفاظًا واصطلاحاتٍ تتعلق بوجوب مراعاة نفسية المرأة مطلقًا، وأنها الجناح المنكسر مطلقًا، دون بيان الجزء الأكبر المتعلق بالرجل.

● مداعبة مشاعر النساء بتلقينهم حقوقهن الشرعية والقانونية، دون النظر غالبًا لحال الرجل.

● عدم التفرقة بين طبقات النساء وطبائعهن، من حيث التفرقة بين من تتحمل بيئتها ما يقال وعكسه.

والنقاط المتعلقة بهذه الدورات لا أستطيع حصرها لكثرتها، بل فقط أردت التعريج والإشارة لبيان ما هو أهم؛ ألا وهو:

ما علاقة الدعاة والمشايخ بما يقال**!!!**

اللوثة العلمانية، التي جَعَلَتهم -إلا من رحم- يظنون

في الشريعة عدم الكفاية والكمال فيما يتعلق بهذا الباب، ومحاولة مجاراة النساء في أمورهنّ حيث أنهن العدد الأكبر على جميع القنوات والمنصات الإلكترونية.

فأصبح الشيخ الفاضل منهم يداعب مشاعرهن، ويستظهر من الشريعة ما يؤيد مواقفهنّ في الغيرة، وأنهن أحق بالمراعاة لأنهن المنكسرات والقوارير، وأنهن الضعيفات المستضعفات، وأصبح الحال أن كل من تبكي على فعل يرق قلب المفتي لأجلها، فيسارع كالأسد الكاسر مدافعًا عن حقها، وساعيًا أحيانًا في طلاقها.

ونسي هذا الداعية المفضال أن حق الرجل لا يضاهيه حق لمخلوق بعد حق النبي ﷺ، فضاع حق الرجل، حتى أن الرجال أصابهم انكسار وتسليم للواقع تسليم المنكسر، وأصبح يردد ألفاظًا كـ«مراعاة سيكولوجية المرأة» بحث في فترة الـ PMS» «وجوب مراعاة نفسية المرأة أثناء الحمل»... وغيرها الكثير.

ولو قيل لنفس المرأة فلنجعل الرجل يتزوج معك حتى لا يتم الضغط عليك في هذه الفترات، قد تكفر بالله وشريعته، ثم يأتي المعتذرون لها بكل أسباب فجورها وخروجها عن الشريعة لتكمل في طريقها.

فيخرج هذا الشيخ العلماني - الغبي- يحكي لها خلاف الفقهاء في قضية خدمة الزوج مع عدم مراعاة مسكنها وحياتها وبيئتها وعرفها.

وتأتي الأخت المتصدرة وتحكي لنا عن السحر الحلال، وكيفية تودد المرأة لزوجها حال رجوعه من العمل، وتحكي حالًا لمن يعيش في رغد، وتتغافل عن بعض الذين يقرأون لها أو يسمعون لها من مناطق نائية لا يصلح معهم هذا الكلام.

حتى قالت إحداهن: علمي زوجك كيف يشتري لك وردًا... والرجل عامل بالأجرة (فواعلي) يعمل بيده الليل والنهار في الحر العظيم، ويركب المواصلات

القاهرة، وما أدراك!!!

فكانت النتيجة هي الطلاق... لماذا!! لأن المعلمة لم تراعي أن المستمعة تعيش مع رجل يتحصل على لقمة العيش بمرِّ الكد والجهد.

وكذلك هذا الشيخ الفاضل الذي يعلِّم بعضَ الرجال قصص الحب التي في الأشعار، ويذهب الرجل المسكين فيجد امرأة مسكينة لا تفقه عن هذه الأبواب شيئًا، فيعيش مضجرًا مهمومًا، لماذا؟!

لأن الشيخ الفاضل قد أصابته الفلسفة المادية واللوثة العلمانية المتأثرة بالمظاهر الكاذبة الخداعة، فلم يجيدوا احتواء الناس خاصة الملتزمين منه، ولم يحسنوا تقويم أنفسهم فضلًا عن طلبتهم ومريديهم.







[٣]

كَمُل الدين

من الأمور التي لا يمكن النزاع فيها قضية المهر للمرأة؛ وأن هذا حق مكفول لها بالقرآن والسنة والإجماع والعرف، حتى أن المرأة التي لم يُكتب لها مهرٌ ودُخل بها، فلها مهر المثل، وهو حق خالص للمرأة وإن اشترك في تقديره وكيلها؛ وهناك بعض التفصيلات لستُ بصدد بيانها الآن.

وكذلك من الأمور التي يقع عليها الاتفاق هو وجوب مهر المرأة إذا حصل العقد وتم الطلاق، فإن لم يُدخل بها ولا أُختلي بها - شرعًا - فلها نصفه، فإن كان مقبوضًا معجّلًا فترجع بنصفه على الزوج، وإن كان مؤجلًا فيدفع الزوج نصفه.

وأما المدخول بها فلا نزاع في وجوب دفع المهر كاملًا لها حتى وإن كانت وطأةً واحدة، وقيل في المغتَصَبَةِ لها مهر مثلها.

كل هذا لا للبيان، بل للتذكير بأنه لا نزاع في وجوب المهر للمرأة في كل الحالات إلا نادرًا.

بل الإشكال العظيم الذي يحصل هذه الأيام خاصة مع كل تلك القوانين التي وُجدتْ، ومن أن النساء يفجُرنَ في الخصومة ويُضِيقن على رجالهن، ويُعينهن أهليهُن على فساد بيوتهن..

فكيف السبيل الشرعي مع كل هذا؟!

خاصة وأن الرجل في هذه الأزمان مضيق عليه من جهة عدم قدرته على التضييق على امرأته لأجل أن تفدي نفسها؛ كمن رأى امرأته تزني أو على فاحشة بينة، أو تمنعه حقوقه الشرعية المتفق عليها، كحق وطء ونحوه.

هل تركت الشريعة هذه المسائل بغير بيان!!

حاشا وكلا...

بل والله إن جُل الخلل الذي وقع بين أظهرنا اليوم سببه أهل العلم - زعمًا - الجهال أو المغيرين لدين الله تعالى المتأثرين بالعلمانية المفسدة للفطرة والدين.

وها أنا أذكر لك طرفًا من ضلال بعضهم بتركهم الفتيا بما وجب للزوج في مثل هذه القضايا:

لو أن رجلًا اشترط زوجة بصفات معينة:

● صرح بذلك وقال: أريدها بيضاء مثلًا.

● أو لم يصرح ولكنه معروف عرفًا من بيئتها: كالخدمة والإطعام.

● أو معروف عُرفًا مطلقًا لكل زوج: كتسليم نفسها له، أو وجوب طاعته في خروج ودخول ونحوه.

فلو تخلف ما اشترطه الرجل -نصًا أو عرفًا خاصًا أو

عرفًا عامًا- وحصل الضرر للرجل كما هو الحال هذه الأيام، ولا سبيل إلى إصلاحها خاصة مع وجود الفساد البيّن في البيوت.

فإن السبيل الشرعي الآن حال الطلاق هو أخذ المرأة لمهرها، وليس كلامي عن قائمة المنقولات لأن لها أحكام أُخر.

فلو أخذت المرأة مهرها فأين حق الرجل المتضرر؟؟

هنا يظهر ضلال كثير من المتصدرين الذين لم يذكروا هذه الجمل التي سأذكرها مثالًا لها...

وهو: وجوب الرجوع بالضمان المادي أو المعنوي المقدّر ماديًا كذلك على وكيلها (أبيها أو غيره)، بحيث يدفع الرجل (الزوج) المهر على ما سبق ذكره في أول المقال، ثم يعود الزوج برفع دعوى شرعية بإثبات الضرر الواقع لتخلف أحد الشروط التي اشترطها الزوج سواء كان

شرطًا نصيًا أو عرفيًا خاصًا أو عامًا، وبعد إثبات الضرر يرجع بما دفعه - من مهر وكُلفة معيشة أحيانًا، ومقابل للضرر المعنوي الحاصل من المرأة على الزوج - على وكيلها مطلقًا حتى وإن كان وكيلها الحاكم أو من يقوم مقامه فيأخذ منه كل ما سبق بحسب ما يحكم به القاضي.

وهذا كلام مسطر في كتب الفقهاء معلوم لكل من قرأ الفقه وتعلمه...

فهؤلاء الضُّلال - إلا من رحم - إما أنهم لا يعلمون هذه الأحكام، أو يعرفونها ويكتمونها كما كتم بنو إسرائيل الكتاب.

فتجده ينظّر في حق المرأة تنظيرًا عظيمًا كالأسد الجسور، وفي حق الرجل كالنعامة يضع رأسه في التراب..

إذن يبقى السؤال الأهم، إن لم يكن سبيل لتحصيل

الرجل لحقه جراء الضرر الواقع عليه، فكيف السبيل يا طلاب العلم!!

السبيل بأن تُمنع المرأة عما وجب لها من مهر بقدر الضرر الواقع على الرجل إن ثبت له الحق فيما ذكرنا..

فلا يتصور أن يتزوج الرجل امرأة (وَسِخة) لا تنظف نفسها قبل الجماع وغيره، فيذهب الرجل ليتزوج غيرها، فتطلق فتأخذ كل شيء.

أو غيرها من الشروط التي ذكرتُها كأمثلة سابقة.

وهذه نبذة يسيرة لبيان طرفٍ من هذه المسألة العظيمة، والتفصيلات في كتب الفقه كثيرة، وكل بحسب حاله.





[٤]

يُفتون بالشهرة

إن من أسوأ عيوب المتصدرين للفُتيا وتعليم الناس هذه الأيام قلة حكمتهم في التعامل مع واقع المسلمين وبخاصة أمور الزواج أو العلاقات الأسرية.

فكثيرٌ منهم لا يمتلك فقه الكلام والتفهم والتحري، لاسيما وأن الكذب والاحتيال وقلة الإنصاف والتدين قد انتشروا كانتشار النار في الهشيم.

وعليه؛ يجب على كل المتصدرين حسنُ التفهم والتّأني في الحكم، ومراعاةُ أحوال الناس.

ولذلك استحسن غير واحد من مشايخنا الأفاضل أن يضع المفتي نفسه موضع المستفتِي والمُستفتَى فيه، كي

يحصل نوع تصور المسألة ومتعلقاتها.

ومن المحزن أننا رأيناٍ من لا ناقة له ولا جمل في العلم الشرعي وغيره يتصدر للإصلاح بل والفُتيا بين الأزواج، فقط لمجرد أنه مشهور على مواقع التواصل وله أتباع.

وقد يقع في المحذور - وهو حاصل لا محالة - من الفتيا بغير علم - وإن أصاب -، والتعدي على الغير المستفتى فيه -، بل وعمل علاقات غير شرعية مع السائلة - المسكينة المقهورة أحيانًا -، حتى وصل الحال بكثيرين إلى ما لا يمكن التصريح به حياءً.

وكل هذا له مقدمات طويلة وأسباب عظيمة:

من أهمها أننا في العقدين الماضيين لم نمتلك المقومات الباعثة على حسن اختيار المفتي، فجُعل التقييم مثلًا لشهرة الشيخ على القنوات الفضائية سابقًا، ومدى شهرته، ومدى حضور الناس له في الدروس الدعوية.

وبكل أسف قد أقرّ أصحاب الفضيلة هذا التقييم

وقبلوه، بل وتجد بعضهم - سابقًا - لا يرى غضاضة في أن يقول: «برنامجي يسمعه كذا وكذا ألف، فكيف تعارضني!! وعند نقاش أحد مريديه، يقول: «هذا قول الشيخ الفلاني الذي له برنامج كذا على قناة كذا».

وتحول التقييم العلمي -مطلقًا، وفي أمور الفتيا خاصة- إلى البروباجاندا، ومدى تأثير الشخص في الواقع العام سواء كان مؤهلًا أم لا.

ولا تقف الطوامّ عند هذا الحد، لأن الأمر ازداد سوءًا، بعد تحجيم الدعوة في المساجد، وظهور الشباب المتحضّر على مواقع التواصل، وأصبحت الإجادة العلمية والبراعة الذهنية هي القدرة على الكتابة السريعة على لوحة المفاتيح، وحسن استعمال الهواتف الذكية.

ضع بالتوازي مع هذه المقدمات جرأة النساء التي كان من أسبابها بعض المشايخ - وضع فوق هذه الكلمة ألف ألف خط- حين طوّعوا النصوص للرد على العلمانيين

مخافة أن يُتهم الإسلام بمحق حقوق المرأة، فأتلفوا تلفًا واضحًا جليًا بينًا، وجعلوا من غالب الرجال أضحوكةً.

ولا يخفى على الناس البذل العظيم الذي تبذله النسوية، مع القوانين الشخصية التي حلّت ضيفًا على مائدة الإفساد للذوق العام للرجال قبل النساء.

كل هذه الأسباب جعلت «شوية عيال» - حقيقة لا مجازًا - هم العلماء والأئمة لهذا الباب وغيره، فخرجت فتاوى منتقاة بعناية لترقيق قلب النساء، واستجلاب المريدات، وزيادة المتابعين، تحت مسمى التمذهب، ولم يفرق كل هؤلاء بين التأصيل الفقهي الممنهج والفتيا التي لها محل ومآل.

وحتى لا يطول بنا المقام نخلص إلى أنه يجب على كل مستطيع منع النساء من مواقع التواصل قدر الإمكان، ومحاولة إعادة الهيكلة البيتية، وإعادة النشاط الإيماني لبيوت المسلمين.



[٥]

تسليع المرأة = تسليع الرجل

والتسليع: جعل الشيء سلعة للبيع والشراء، فالعلاقة بين التسليعين تلازمية لا يمكن انفكاكها؛ بحيث تُسلّع المرأة لأجل بيعها للرجل، فيصبح الرجل بالتبعية سلعة كذلك من جهة أخرى، حيث أن كل المستهلكين في هذا الزمان هم سلعة للأنظمة الاقتصادية الحالية.

ومن علامات هذا التسليع المبسط هو الصورة التسويقية للرجل والمرأة على حدٍ سواء، فتجد الرجل وإن كان متدينًا - ولو ظاهرًا - أصبح حريصًا على المرأة التي على صورة المانيكان التي تكون في العروض، ويتأثر بها حتى تم حصر الجمال في هذا المعنى القذر.

والمرأة لم تسلم من هذا التأثر، حيث تجد كذلك من

كان ظاهرها التدين تحرص على الرجل الممشوق صاحب العضلات المقسّمة، والشعر المموج، وهكذا.

وهنا تنبيهان:

١) ذكرتُ المتدينين لأن الأصل عند الناس - وإن كان خطأً - قلة حرصهم على الدنيا.

٢) الحرص على الجمال ليس ممنوعًا لذاته، ولكن الحاصل الآن ليس حرصًا على الجمال، بل هو حرص على الصورة الذهنية التي تكونت عن الجنسين نتاجًا لما يرونه من اعلانات ودعاية وغيرها.

فإذا كانت هذه هي الصورة العامة، فبالتالي تم تسليع الزواج وتلك من أثرة الفلسفات المادية التي ترسخت لدى المجتمعات العربية الإسلامية متأثرة بالمجتمعات الغربية إسلامية أو كفرية.

وحقيقة هذا التأثر لم يكن مفجعًا في أول أمره، ولكن

تم ظهور مصيبة أثره لما تشرعنت المادية، بمعنى تم تشريعها قانونًا، أو تم البحث لها عن مخرجات شرعية بحيث تتواكب من وجهة نظر الباحث مع الأصول الشرعية.

هل هذا يعني احتمالية وجود المادية بغير ضرر عام؟! نعم يمكن ذلك، فنظرة في كتب الفتاوى الفقهية، تجد أسئلة تم الاحتيال فيها من الزوج على الزوجة، والعكس وهذا أكثر، حتى قبل العقد قد يتم أخذ كثير من الأموال بغير وجه حق.

ورغم ذلك ومع ظهوره في بعض العصور خاصة تلك التي ضعف فيها انتشار السنة ولو نسبيًا كان ينقذ الأمر غالبًا وجود النظام الإسلامي ولو مجملًا عند القضاة وتبعياتها، وتصريح أهل الفتيا بفساد تلك المعاملات.

ولكن المصيبة والرزية الآن تتعلق بفساد المنظومة التشريعية، سواء كانت قانونية أو شرعية، حيث يتم

التحايل على الشريعة بكل مجرياتها، متسترين بعلم المقاصد الشرعية، لكي يتحصلوا على ارضاء عام للحركة المادية العالمية - المشرعَنة -؛ ولذلك قد تجد شيخًا فاضلًا مفضالًا - بحق - ولكنه نسوي التفكير، ولا يعني هذا نصرته للعقائد النسوية المتطرفة الإلحادية، بل التأثر العام المتشبع بتعظيم المرأة لكونها الكائن الأضعف خلقة وطبعًا، نتج عنه حرص غير عادي على حقوقها مع التغافل التام أو الغالب عن حقوق الرجل اعتمادًا على قدرته المادية والطبعية، حتى تم تأنيثه.

والخلاصة: المادية وحدها موجودة منذ قديم، وهي حرص كثير من الناس على الأموال وغيرها من أمور الدنيا دون النظر للشرع، ولكن المشكلة الآن في تشريع هذا قانونًا وشرعًا بالتحايل.





[٦]

أحكام النزاع

إنّ مما لا شك فيه أنّ الأصل في الزواج المودة والرحمة، ولقد عظّم الله الميثاق الذي يستبيح به الرجل المرأة وبُضعها، وجعله ميثاقًا غليظًا، فلا تجد ميثاقًا غليظًا إلا ما كان بين العبد وربه، وبين الرجل وزوجه.

ولهذا جعل الله الحدود الحافظة والشروط والأركان المتممة لهذا العقد، بل ورغّب الله ورسوله ﷺ في الحفاظ عليه، حتى سمّى المرأة بـ «الصاحبة» - ولهذا المسمى لطيفة لا يتسع لها المقام -، وجعل أمرها وعصمتها في يد زوجها، وهو المسؤول عن دينها ورغباتها، وأولادها، ونحو ذلك.

ولأن هذه العلاقة عظيمة وقائمة على بذل كل طرف

للآخر؛ نص غير واحد من أهل العلم على كون البذل من الطرفين لزامًا يقترن به الرضا وإظهارُ السرور، فلا يحل لرجل ينفق على أهل بيته مع إظهار الضجر لها، ولا يحل لامرأة تبذل مع إظهار منّة.

ونظرًا لأسباب كثيرة تم إفساد هذه العلاقة بنجاح كبير، ودخل الطرفان في حرب ضروس، حتى بدأ كل طرف في البحث عن الأسلحة التي يستخدمها لقهر الطرف الآخر ولبيان مظلوميته، وأنه الأحق بالشفقة، وأن جميع القوى تم استدعائها عليه، وفي بعض هذه المقدمات التي ذكرها الطرفان حق، وفي كثير منها باطل، وتعميم، وكذب، وافتراء.

ومن أهم هذه الأسلحة التي حاول الطرفان ترويضها واستعمالها هو سلاح الدين والشريعة، وقد تم انتقاء الشبهات بعناية فائقة؛ ومن أسباب نجاح هذه الحملات ضعف المتصدرين والمؤهلين للكلام العلمي الشرعي

الديني، والجُرأة المفجعة على الفتيا بغير علم من الرجال والنساء على حدٍ سواء، بل وقد تجد كل أحيمق رعديد -ذكرًا كان أو أنثى- يرد على أهل الفضل والعلم بكل جرأة وسوء أدب.

والمخزي في هذا الأمر أن جُل الأحكام التي يستشهد بها المتصدرون تُساق في غير مساقها؛ ووضعُ الفقهاء لها والكلام عليها ليس هو نفس السياق الذي يسوقه هؤلاء الجهال، **فعلى سبيل المثال - لا الحصر - الحد الأدنى من الواجب على الرجل والمرأة:**

- حد نفقة المرأة وما يجب لها من كسوة ومطعم ومأكل ومسكن.
- خدمة المرأة في بيت زوجها.
- الحد المقبول من الوطء، وصور المنع من الطرفين.
- صور الهجر المقبول والممنوع.

- استظهار أحكام الولد تربية وتقويمًا.
- صور خروج المرأة، وحد قبول الزيارة ونحوها.

وصور كثيرة في هذا الباب، يدخل المغفل كتب الفقه فيغمس نفسه فيها، ويخرج لنا بحكم ذكره الفقهاء في سياقات معينة ونحوها، فيجعلها قاعدة الإسلام وأصله، فإذا ناقشناه استكثر علينا بالنقولات، وكأننا ننكر الحكم.

وهاك مثال أُبين به مقصدي، قول الفقهاء: «وللمرأة منع نفسها - الوطء - عن زوجها مع المرض»، فيخرج علينا الإمعة ويقول: مع أي مرض، أو يطلق بغير بيان، والفقهاء بينوا ذلك، وحدوه بالمرض الذي يمنع الوطء ابتداءً أو يزيد مع الوطء، لكن الحاصل أن أختًا تدخل تستعطف المفتي على الخاص، فيجوز لها منع الوطء عن زوجها، لأنها مضجرة من أخت زوجها، أو زوجة أخيه، أو قريبتها، ونحو ذلك فهذا عبث.



ومثال آخر: «للرجل عقاب امرأته وتقويمها»، فكذلك يفهمها المغفل على إطلاقها، ولكن الأصل في ذلك رجوع الزوج في التقويم إلى ما يتناسب مع عرفها وبيئتها فلوليها، ووكيلها، فإن امتنع ذلك، قومها بنفسه، فإن لم ترضخ قومها قاضٍ، فإن لم يكن فله التضييق عليها حتى تفتدي نفسها.

وأشياء كثيرة كهذه المسائل ونحوها، كخدمة الزوج، ونفقة الأولاد وحدّها إلخ.

الشاهد: في بيان اللطيفة التي يجهلها الكثيرون من هؤلاء المعاصرين كون الفقهاء لما نصّوا على هذه الأحكام كان في سياق التنازع، أي إذا وقع التنازع بين الطرفين فحين ذلك يحكم القاضي أو المفتي بأدنى الواجب للطرفين الذي منه ما ذُكر سابقًا من الأحكام، ولم يكن النص على هذه الأحكام لأجل من تزوج زواجًا في أصله مبني على المودة والرحمة والبذل، ولذلك تجد حرص

الشريعة على بيان فضل التوسعة على الأهل والأولاد، وأن تأكل المرأة والأولاد من طعام زوجها، وترغيب المرأة في استرضاء الزوج، والحرص على أموره.

ومن هذا وغيره يُعلم أن الأحكام الفقهية تم ظلمها إذ أُستعملتْ في غير محلها وسياقها، ولم يفرق الكثيرون بين ما كان لفض النزاع وما كان لبيان الأصل، فهذه مقدمة يسيرة لبيان طرف من هذا الباب.





[٧]

تأنيث الرجال

لماذا لم يسأل الرجال في مصر -وبخاصة من ظاهرهم التدين - عن سبب كون المرأة - المتدينة ظاهرًا - تتعامل بنوع استحقاقية.

فلها الحق أن تسأل كثيرًا عن كل شيء (لستُ مبالغًا)، حتى لو كان خاطبًا من قبل وعرفتْ من الوسيط فتسأل عن سبب الانفصال!!

ولو سألها الرجل نفس الأسئلة فتنزل عليه بالفتاوى المتعلقة بأن هذا ستر لا يجب أن يفضح، ويستدلون بمشايخ الآسك ونحوهم في الأعوام السابقة.

ففكرة الاستحقاقية عند الأخوات - تنزلًا - زائدة عن

باقي النساء مع اشتراكهن في كثير من أمور التربية الخاطئة، إلا أن الأمر عند المنتسبات للتدين مبالغ فيه، وهذا له أسبابه الكثيرة.

ومن هذه الأسباب الخطاب الدعوي الذي ينبني على كون المرأة لها استحقاقية لمجرد كونها امرأة منتقبة تحفظ القرآن وتسمع الدروس الوعظية.

فهذه الفكرة وما تمحور عنها في دروس «أختاااااااااااه»، وكون هذه المنتقبة دون غيرها هي التي تستطيع إسعاد زوجها، وهي دون غيرها القادرة على تربية أولاده، وهي وحدها القادرة على الموافقة على النصوص الشرعية، وهي وحدها الشريفة العفيفة.

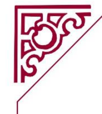
وكل هذه الأمور من أبعد ما يكون عن طائفة المتدينات، بل يكاد يصل الأمر إلى الإجماع على كون أغلب المتحدثات عن الاستحقاقية المطلقة هن الأقرب لقضايا النسوية المتدينة، بل وما تكلمت عربية في النسوية

إلا وامتطت الدين واستعملته واستعملت من الفتاوى ما يناسب مقام الترفع.

وهذا ظاهر من أمورهن لكل مطلع، أما الدواخل فيكفيك أن تعرف طرفًا من دواخل مدارس الأخوات التي أسميها دائمًا «معاهد إعداد المطلقات».

تخيل أيها الرجل البائس أن الأصل في معاهد النساء «الطلاق» ونسبة عدد المتزوجات عندهن قليل لدرجة لا تتصور.






[٨]

قاصر النظر لا التنظير

لا يمكن التقليل أبدًا ولا التشكيك في أهلية كثير من الأفاضل على التنظير للمسائل الشرعية والاجتماعية - مطلقًا - وأمور الزواج -خاصة- لكن الذي لا شك فيه أن نسبة ضئيلة لا تبلغ نصف العُشر أو أقل هي التي تحسن إسقاط تلك التنظيرات على أرض الواقع، بل كثيرٌ من المنظرين هم مفسدون في نفس الأمر، إذ يأخذون شهرة بين العامة بسبب تنظيرهم، وعند الفتيا أو الحكم بين الأطراف المتناظرة تجد فسادًا منقطع النظير.

وما هذا بممتنع في العقل عند من له أدنى بصر أو بصيرة، فاصطدام المنظرين بواقع المسلمين يجعلهم في تيه غالبًا، مع عدم تصورٍ لحلول مسبقة ولو من باب

الإجمال.

ففهم المنظرين يفتقد لأهم ما عند القاضي أو المفتي ألا وهو «فهم واقع الناس مع القدرة على التطبيق «أو إن شئت سمها «السلطة التنفيذية للأحكام».

فتعاسة المجتمع من تعاسة متصدريه، ولذلك من أفضل ما يقال: **«موقف واحدٌ عملي أنفع من ألف مقال»** .

وتلكم المقدمات اليسيرة نبينها بمثال في غاية البساطة، فلو قيل لأحد المنظرين في قضايا الواقع أو قضايا الزواج خاصة: ضع لنا تصورًا مجملًا لزواج مسلم سعيد ولو مجملًا.

ستجد منه كلمات مليئة بالتنظير والنقولات والاحترازات والحكايات والروايات، حتى أن بعضهم ذهب يستدل بمقطع من أغنية أجنبية.

أضف إلى هذا التخبط قدرًا لا بأس به من التأثر

للمنظرين بالمجتمعات المادية التي لا تنفك عن العالم أجمع ومنه العالم الإسلامي، بل والمجتمعات العلمانية بالكلية.

ولا تتغافل أيها القارئ عن كون هذا المتصدر له شخصية جِبلّية لم يستطع بعدُ التحرر من ملابساتها ومجرياتها التي أثّرت كثيرًا على مفهومه للمعاني العامة، وبل أحيانًا المعاني الشرعية.

ويظهر هذا الاضطراب بكثرة في المصطلحات التي تداخلت في فهمها الحقائق الشرعية مع الحقائق العرفية كمصطلح «القوامة» أو «المعاشرة بالمعروف»، فتجد أن المنظر صاحب الشخصية التي يغلب عليها الشدة والعنف يختار من مجريات الشريعة ما يتناسب مع طبعه، والعكس بالعكس.

وآخر لم يخرج من قريته يومًا إلا أيامًا معدودة، ولم ير المجتمع إلا من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، وآخر

من أقصى صعيد مصر تجد معرفته للواقع من خلال بعض القصص والمرويّات.

بحيث لا يقوى أحدهما على العيش في القاهرة شهرًا واحدًا متصلًا، ولو تعامل مع أهل التدين - ولو ظاهرا ً من أهل المدن لظنهم فجرة وفسقة، وما هذا إلا لضعفه في فهم الواقع. هذا إن حكمنا لمثله أنه مؤهلٌ علميًا للتصدر.

ولكن الطريف المبكي حقًّا أن أغلب المتصدرين المنظرين في الزواج والطلاق يقول أو يصف نفسه بأنه غير مؤهل للفتيا ولا للتصدر!!!!

وما هذا الكلام إلا محض مناقضة للتصدر على مواقع التواصل وغيرها، لأن كل تصدر يلزم منه لوازم علمية لا يسعها هذا المقال البسيط، وكذلك له لوازم في الواقع لن يتحملها الإخوة لو قرأوها؛ ومن هذا وجوب السكوت تمامًا عن الكتابة ولو نقلًا عن العلماء في الأمور المشكَلة في واقع المسلمين، ما لم يكن له تصور يتناسب مع واقع

المسلمين في المكان الذي يعيش فيه.

ولذلك ما زلنا نكرر أن الإصلاح المجتمعي لن يكون أبدًا بطريقة عامة مصادمة للواقع المجتمعي إلا إذا حلّ بلاء عام أرغم الناس على القبول.

أما دون ذلك فليُنصَح هذا المنظّر في القضايا العامة بالانشغال بواقعه الذي يعيش فيه وبين يديه، والذين هم جيرانه وأهله وأقاربه، وإني أزعم أن جلهم ما لم يكن جميعهم إلا من رحم أضعف من أن يمضوا كلامهم على من حولهم.

ولذلك فإن مواقع التواصل الاجتماعي هي المتنفس الطبيعي، بل والوحيد تقريبًا ليخرج طاقته العلمية، فينبهر به المؤيدون والمريدون، فتجد الشاب الذي قهرته قوانين الأسرة مع أعراف مجتمعية بئيسة قد وجد متشددًا مجحفًا لحق النساء مضيعًا لحقوقهن، فإذا به قد وجد بغيته.

والآخر.. وآه من الآخر..

يرقق خطاباته فتجري عليه النساء، وخاصة الملتزمات منهن، وقد يُشهد للرجل بأنه لم يكن قصده هذا الاستجلاب للنساء حوله.

لكن تجدهن قد جعلنه في مقام الإمام العالم، والرجل المسكين ما هو إلا مغفل لا يدري ما سيفعلونه به حين يفتن.

ربما يكون قد طال مني المقام في بيان الإشارة التي يجب الالتفات إليها ألا وهي:

«من كان أهلًا للتنظير والتطبيق فليتفضل بالكلام، أما من كان دون ذلك فليسكت».





[٩]

لم تُردّ الحقوق

عبثيات الزواج في العالم الإسلامي عامة، وفي مصر الغريقة خاصة لها أسباب كثيرة لا يمكن حصرها في مقال واحد أبدًا، ولذلك شرعتُ في هذه المقالات.

ومن هذه العبثيات: الخلل الكامن في المتصدرين للإصلاح بين المتخاصمين عمومًا، والأزواج خصوصًا، فيغلب على المصلحين والحاكمين بين الناس ظلم وجور وعواطف فاسدة مفسدة.

ولتعلم أن جل المتصدرين للإصلاح بين الناس مفسدون في الأرض حتى وإن انتسبوا للعلم وأهله وطلبته، فكم من بيت تم فساده وإفساده من مُستشيخ أو متعالم أو متصدر بغير علم، هذا قطعًا غير القضايا الفاسدة

المرفوعة لقضاة هم أقرب للإداريين لا المصلحين العالمين العاملين.

فهناك قواعد معلومة عند الفقهاء ومذكورة باستفاضة في أبواب القضاء من كتب الفقه، فتجد أن أغلب المتزعمين لهذه الأبواب غفلوا عنها إما جهلًا بالعلم أو جهلًا بجهة التطبيق لهذه القواعد.

فكانت النتيجة هي تحميل المظلوم - رجلًا كان أو امرأة - نتائج كثيرة من مفاسد الخطاب القائم على العبثية في الحكم بين الأطراف.

ولتعلم أن ما يجري بين الناس عمومًا من مخاصمات وغيرها يسمى بـ «الماجريات».

والأصل في هذا الباب - باب المخاصمات والحقوق - أن يحكم فيه بالقسط الذي هو العدل والإنصاف، والعدل مقصد عظيم من مقاصد الفطرة السليمة، بل ومن أعظم

مقاصد الشريعة الإسلامية الغراء.

ولست بصدد بيان طريقة وأصول الحكم بين الأطراف، ولكني بصدد الإشارة لبعض المتغافل عنه في هذا الباب حتى لأصحاب العقول السليمة التي تلفت بفعل الأعراف السقيمة أو الفهوم الضالة.

ومن هذه الأمور التي أصبح الكثيرون يتغافل عنها:

●سماع الطرفين سماعًا منصفًا يسترعي فيه الحاكم المتخاصمين سمعه وقلبه وذهنه وفهمه لما يقال، فلا يؤثر طرفًا على طرف، ولا يرهبه صوت عال، ولا يحزنه دمع جارٍ.

فلا يكون مغفلًا، يرى من بكاء المرأة ما يقتل فيتأثر تأثرًا يجعله يحكم على الرجل لكونها توجعت، وهكذا.

●ومن الأخطاء التي تكاد تكون مستقرة عند جل المتصدرين، أنهم لا يستوعبون معنى الخيار الذي

للمظلوم، فلا يفهمون معنى كون المظلوم مخيرًا بين القصاص والاستيفاء لحقه، أو العفو.

والفقهاء لهم في هذه الجزئية تفصيلات نفيسة وجميلة، تبين عظم هذه الشريعة وقدر موافقتها للعقل السليم.

أما مشايخ العصر - إلا من رحم - ومتصدرو الإصلاح تجد عندهم خللًا كبيرًا في هذه الجزئية فلا يمكّنون المظلوم من حقه أصلًا حتى لو أقر الظالم بخطئه، ويعتبرون اعتراف الظالم كفيلًا بالعفو عنه، وغالبًا يقوم المظلوم وقلبه يغلي، لكون نار الظلم ما زالت تحرق كيانه وروحه.

● ومن هذه النقاط كذلك: الخلط الكبير بين الترغيب في العفو، والإلزام به، بل ويرون أن جلسات الإصلاح أصلًا لا يدخل فيها إرجاع الحقوق المادية والمعنوية لأصحابها.

ويأمرون المظلوم بوجوب العفو، في صورة عبثية ترى فيها الظالم قد أصابه الترفع وإن أظهر غير ذلك لكون الحاكمين في القضية لا يخاطبون إلا المظلوم بالترقيق أحيانًا والشدة أحيانًا، حتى أنهم لا يمكنون المظلوم من استيفاء حقه إن وجد وقد أقر الظالم به، ومن باب الخزي مثلًا في بعض جلسات الإصلاح، أنهم يحكمون للمظلوم بمبلغ مالي معين، ولكن لا يأخذه بل يأخذ به ورقة يردها بعد أيام.

وهذا من أعظم الجور والظلم ألّا يمكّن المظلوم من حقه الذي حكم به هؤلاء الضلال.

بل أزيدك من الشِعر بيتًا فإنهم يذمون المظلوم لكونه لم يعفُ!!!

وهذا أمر في غاية العجب، بل وبعضهم يخرجه عن طريق الاستقامة لكونه لم يوافق على العفو -الذي هو محض فضل وإحسان - فيصفونه بأخسّ الصفات،

ويجعلونه من أهل الفجور، فتخيل لو أن رجلًا لم يعفُ عن أهل امرأته لإساءتهم له، أو امرأة لم تعفُ عن أهل زوجها مع إساءتهم لها، فتوصف بقلة التربية وقلة الديانة.

واعلم أن الذين يذمون تارك العفو إنما يذمونه لأهوائهم لكون الظالم صديق أحدهم أو وريثه أو قرينه ونحو ذلك. (ابن تيمية بمعناه).

ومما يجب التنبه له أن أغلب المتصدرين للإصلاح لا يعنيهم الإصلاح بعينه أو إرجاع الحقوق أو رد المظالم بل الغالب يكون لسمعة وشهرة يتحصّل عليها أو رياء لكونه حامي حمى الحقوق، بل وتجد كثيرًا منهم يأخذ مقابلًا على هذه الجلسات.

وخلاصة الكلام، إذا كانت الحقوق بين «الماجريات» مطلقًا تضيع، فاعلم أن البيوت بما فيها من أزواج لن تنصلح أحوالها إلا أن يتقي الله أهل العلم فيما بين أيديهم من القضاء والحكم بين الناس.



[١٠]

(قاسم أمين) الإسلامي

لقد استقرأ كل القارئين للتاريخ المعاصر ما فعله دعاة العلمانية والتفتح المزعوم بالمرأة العربية عمومًا والإسلامية خصوصًا.

ففهموا مراد قاسم أمين الذي أثار غرائز المرأة وتسليعها تحت مسمى التحرر؛ وقدر العون الذي تلقاه من كل مفسد سواء كان احتلالًا أو غيره.

وبعد حدوث الصحوة الإسلامية ظن كثيرٌ من الناس أن هذه الدعوة المقيتة من قاسم أمين قد ماتت بموت صاحبها ثم بصحوة العلماء المتأخرة.

ولكن مع انتشار سبل النشر العلمي الشرعي انتشرت

معه أساليب أخرى ومسميات أخرى للتحرير المزعوم.

حيث ظهر صدق القوم، فقد حرروا المرأة من عادات قومها ثم من دينها.

ومع ظهور صحوة الدعوة الإسلامية المتأخرة - سواء النابعة من مصر نفسها أو المنقولة عن بلاد الحجاز تأثرًا بدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب - ظهرت للمتصدرين فاجعةٌ أخرى لم تكن في حسبان كثيرٍ من الدعاة والعلماء ألا وهي أن: قاسم أمين فكرة، وفكرته لم تمت بموته الجسدي، بل ظهر لنا من القواسم الغير أمينة عددٌ ليس بالقليل.

والمصيبة الحقيقية لم تكن في ظهور هذا الأمر فقط، لأن أهل البصائر من أهل العلم والثقافة بل والأدباء عرفوا ذلك وحذروا منه أيما تحذير، حتى أن مصطفى صادق الرافعي الأديب استظهر هذا في كلامه وحذر من فكرة قاسم أمين أكثر من تحذيره من شخص قاسم أمين نفسه.

إذن أين المصيبة؟؟؟؟

المصيبة تكمن في تصادمنا مع (قاسم أمين الإسلامي) قاسم أمين العارف للأحكام الشرعية، قاسم أمين القارئ لكتب الفقهاء.

قاسم أمين الذين خلّع المرأة نقابها وهي تلبسه، خلعته بجرأتها، خلعته بقلة ديانتها!

كنا قديمًا نسخر من أبناء العلمانية في أنهم يستغلون بنات المسلمين لإفراغ شهواتهم فتخلع سترها ويهتك حياءها، وأحيانًا عِرضها.

ففوجئنا - آسفين - بمتصدرين يخلعونها سترها ويهتكون حيائها باسم العلم والفتوى والتدين.

أطلقوا عنان المحادثات الخاصة تحت مسميات كثيرة، آلموا قلوبنا بجرأتهم.. ذبحوا رقاب كرامتنا بصنيعهم.. أذابوا أحشائنا كمدًا.

ثم قالوا: لعنة الله على قاسم أمين محرر المرأة!!

تفننوا في استخراج العبارات الفاتنات لضعيفات النفوس.

استهلوا كلامهم بالذكر تفاخرًا... وكان أحد المفتنين يقرأ لها القرآن بصوته إبهارًا لها..

وآخر يسرد لها المسائل الفقهية والأسئلة التعجيزية التشويقية..

أخشى أن يكون قاسم أمين الأول أهون علينا من القواسم الغير أمينة التي تتكلم بألسنتنا، وتقرأ كتبنا وتنقل عن أئمتنا..

صبيان في السن أم صبيان في العقول...!!!

فهو مسكين يفتنه حب الظهور فيبحث عن المُظهِرات، فما وجد غير ضعيفات العقل يصفقن لكل منشور.. لكل مقطع.. يعلم جيدًا أن أغلب الرجال يكدون في أعمالهم

يبحثون عن المطعم الحلال... فيفتنها بتفرغه للكتابة والإجابة عليها في أي وقت تريد...

في حين أن الزوج مشغول عنها..

ازدادت شهوة النساء في الفترات الأخيرة خاصة بين المنتسبات للتدين، ألا تدري يا مكسين سبب ذلك؟

أخوات كنَّ فضليات، فأصبحن يرين صور رجال في أوضاع مختلفة وبطرق مختلقة متصنعة وينتسبون للتدين والعلم، وهي لم ترزق بعدُ أو زرقت من هو مشغول عنها..

صور المشايخ (المودرن) على أحدث الصيحات في الملبس والمأكل والمشرب، يتصورون الليل والنهار... صور الشعر مع الهورس تيل (ذيل الحصان) وزوجها مغبّر من الطرقات...

صور للسيارات الفارهة، وهي متعثرة في ركاب الفقر

والحاجة والعوز..

ثم تدخل تستفتي فتجد رجلًا حنونًا رفيقًا يسمع ويناقش ويستجيب ويرضخ لرقتها..

فكيف لا تتحرك شهوتها!!!

كيف لا تستثار!!!

والآخر يشتري رضاها في التعليقات، ويلين الجانب لها ولكل أنثى...

يسخر ممن يخالفها وإن كان من أهل الفضل والعلم... يا ليته راغبًا في شخصها فيتقدم لها متزوجًا، ولكن الحقيقة أنه تلبس بلباس قاسم أمين بالنكهة الإسلامية التدينية..

منهن من خلعت له في الخاص... منهن من ضحكت من صوت التنهيدة المفتنة..

منهن من أصبحن لا تستطيع أن تستغنى عن الكلام

معه..

يترك ثناءات النساء في التعليقات، فيتنافسن لإرضائه ورفعته...

عباد الله... اتقوا الله!!!!

ومازلت أملك كلمات كثيرة وصورًا لقاسم أمين الإسلامي لا تفارق ذهني ولا خيالي... ولستُ بالعاجز - بحول الرحمن- عن صياغتها...

ولكني أمنع نفسي وأكبح جماحها حتى لا يبلغ القارئ مبلغ البئيس، وما أردتُ إلا التنبيه.





[١١]

ما أشبه الليلة بالبارحة

إن الناظر في محاربتنا للنسوية وأشكالها الحديثة الواقعة على صنوف المجتمع العربي والإسلامي بجميع طوائفه يحسب أنّا ننشأ هذا الخطاب، أو أن هذه الصور التي وصلنا لها هي وليدة هذه الأيام بعد انتشار مواقع التواصل الاجتماعي ومن قبلها التلفاز والحاسب الآلي، ولكن الحقيقة التي لا يمكن التغافل عنها - إلا ممن ليس لهم نظر في التاريخ عمومًا والمعاصر منها على التخصيص - أن هذا الفساد ظهر منذ زمن بعيد وفساده معلوم لكل ذوي البصائر منذ زمن.

وهذا من صور الفساد القديم فقد قال محمد فريد وجدي: **(إن دعوة قاسم أمين قد أحدثتْ تدهورًا مريعًا في**

الآداب العامة، وأحدثتْ انتشارًا مفزعًا لمبدأ العزوبة، وأصبحتْ ساحات المحاكم خاصة بقضايا هتك الأعراض وهرب الشابات من دور أهلهن). اهـ.

ولا نُخفي أن الفساد هذه الأيام أكثر انتشارًا للأسباب التي ذكرتُ طرفًا منها أعلاه، ولكنّ الغريب حقًّا أن كثيرًا من المثقفين والشرعيين منهم -خصوصًا- هذه الأيام عرفوا هذه الخطابات وقرأوا الردود عليها سابقًا ورأوا جهد المثقفين السابقين من العلماء الشرعيين والأدباء والكُتّاب عمومًا على النسوية وحيلها وصور انتشارها في المجتمعات العربية والإسلامية، ولكن لأسباب كثيرة حصل نوع تغافل عن هذه الصور التي ذكرها الأفاضل السابقون في خطاباتهم.

ونتاجٌ لهذا التغافل حصل إعادة توليدٍ لنفس الأزمات ونفس المشاكل بنفس الصور تقريبًا.

لكنّ الجديد المخيف المحزن أن الصورة النسوية

الإسلامية هي الأخطر وهي النوع الذي لم يكن موجودًا بهذا الوضوح وهذا الفساد!!!

حتى مع ظهور محمد عبده الملقب بالإمام الذي أعان قاسم أمين في كتابه «تحرير المرأة» وقيل: كتب فيه فصولًا، فلم يكن محمد عبده - المنتسب للصف الديني الإسلامي - يحسب أن التحرير الذي ابتغاه وقتها سينال النساء المتدينات المخدّرات المستترات تحت عباءات لا يُرى منها بياض في سواد!!!

فإن صور تغلل النسوية السوداء تحت العباءات السوداء بلغت قاعها هذه الأيام، واستخدموا نفس خطابات النسوية - بقصد أو بغير قصد - وأعانها دعاةٌ جهالٌ ومغفلون في أغلب الأحيان، وأغبياء أحيانًا أُخر.

وتتصور هذه الأخت التي خرجت تزاحم الرجال في مناحي الحياة الشرعية من طلب العلم - كذا زعموا - وجمع التبرعات، وأمور خدمية أنها بذلك تفعل الخير

والصلاح بل تتصور أن هذا الداعية أو المعلم أو الأخ الذي أباح لها هذه الأمور أنه حريص عليها وعلى دينها!!!

نسمع شيخًا فاضلًا بلغ من العمر مبلغًا تسأله الأخت عن الذهاب للصالات الرياضية فيسألها عن أسئلة تدل على جهله العميق بواقع الناس والأحوال، ولكن سرعان ما أفتى لها بالجواز.

وها أنا أضع بين يديكِ أيتها الفاضلة المغفلة - على أفضل الأحوال - نقلًا عن امرأة تبين لك حال الرجال المتربصين أو المغفلين الذين أباحوا لك هذه المزاحمة: فتقول عائشة بنت الشاطئ: (**إن الرجال ساقونا لنعمل لحسابهم، وهم يوهمونا أننا نعمل ويعملون معنا لحسابنا. ذلك أن الرجال رتبوا لنا الخروج زاعمين أنهم يؤثروننا على أنفسهم، ولكنهم كذبوا في هذا المزعم فما أخرجونا إلا ليحاربوا بنا السآمة والضجر في دنياهم**). اهـ.

فقد استغلكِ أيتها المغفلة الدعاةُ الذين أخرجوك حيث

ملئوا بكنّ القنوات الفضائية بفتاويكنّ، وملئوا بكنّ المساجد في الدروس الوعظية، ولن أتكلم عن الأمور المتعلقة بالزواج والتعديات الحاصلة الأخرى فليس هذا مقصدي الآن بحال.

ولستُ بصدد الدفاع عن المرأة ولا استعطاف القلوب تجاهها، ولكني بصدد إظهار قدر العبث الواقع في هذا المجتمع بسبب تغير المواقع وتحول الأوضاع والأفكار، لأن الرجل هو الخاسر الأول في هذه المعركة، فلو أعان الرجالُ النساء على التحرر قديمًا وحديثًا، إلا أن الخاسر الأكبر هو الرجل.

فقد تبدلتْ أفكار المتدينات فأصبحن ماديات ولكن بسمات شرعية، وتغيرت أفكارهن تمامًا، فأصبح ما كان من واجباتها الفطرية هو عائق أمامها لتصنع حياتها الخاصة، أصبحتْ تربية الأولاد والاهتمام بالزوج ورعاية بيتها عائق شديد أمام تحقيق ذاتها بطلب العلم الشرعي،

وحفظ المتون، وحضور المجالس العقدية والفقهية، وتلخيص المطولات وتحقيق الحديث.

يطلبن الطلاق للتفرغ لطلب العلم، فتهمل أولادها وأنوثتها لأجل أهواء أباحها لها شيوخ مغفلون أو ضلال.

ولعلي أختم بنقل عن عائشة بنت الشاطئ... فتقول: (**إن المرأة دفعت ضريبة فادحة ثمنًا للتطور، ويكفي أن أشير في إيجاز إلى أن الخطأ الأكبر الذي شوه نهضتنا، وأعني به انحراف المرأة الجديدة عن طريقها الطبيعي وترفعها عن التفرغ لما تسميه: خدمة البيوت وتربية الأولاد؛ ونحن نرى البيوت أصبحت مقفرة منهن، أما الأبناء فتُركوا للخدم، وقد نشأ هذا الانحراف الضال نتيجة لخطأ كبير في فهم روح النهضة، وبلغ من سوء ما وصلتْ إليه أن نادتْ ماديات - بحذف نون النسوة في اللغة -** (تقصد أصبحن ماديات) **كأنما الأنوثة نقصٌ ومذلةٌ وعارٌ، وأهدر الاعتراف بالأمومة كعمل من الأعمال الأصيلة لنا حتى سمعنا من يسأل تعيش أمة برئة معطلة!! يقصد بالرئة**

المعطلة هؤلاء الباقيات في بيوتهن يرعين الأولاد، وزعموا أن المرأة تستطيع أن تجمع بين عملها في البيت ووظيفتها في الخارج). اهـ.

سبحان الله!!! ما أشبه الليلة بالبارحة!!

نفس الصياغات نفس العبارات نفس الأعذار!!

في أيام بنت الشاطئ كانت الموظفة تترك أولادها للخدم، وما تدري أن هذه الأيام تترك طالبة العلم أو الموظفة أولادها للعدم!!!

وإنا لله وإنا إليه راجعون!!

وصلِّ اللهم وسلِّم على النبي ﷺ.

يوم الثلاثاء ١٧ ذي القعدة ١٤٤٥

٦ حزيران (يونيو) ٢٠٢٣

محمود أبو حمدة



فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة

